

نظام النقد الدولي والصراع بين الدول النامية

والدول المتقدمة في الفترة (1974م- 1990م)

د. مسعد السيد أبو العينين

مقدمه

المشكلة وأهميتها:

غني عن البيان، أن نظام النقد الدولي، قد عكس - دائماً في مراحل المختلفة - المصالح الإقتصادية للطرف الأقوى في هذا النظام. فواقع الأمر، أن نظام النقد الدولي ليس نظاماً عالمياً محايداً ومتكافئاً له قواعده وآلياته التي يخضع لها الجميع، وتتعامل معها الدول من مواقع متكافئة، بما يحقق الصالح لجميع الأطراف. وفيما يتعلق بالدول النامية، فإن الخبرة التاريخية والنظرية، تعلمنا أنه لم يكن لها أي دور على الإطلاق، في صياغة نظام النقد الدولي أو تعديله. ولهذا، لم يهتم أحد بوضع المعايير والأسس التي تخدم مصالح الدول النامية في نظام النقد الدولي.

ومن هنا، أدت مطالب الدول النامية، في الجلسة السادسة للجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة في عام 1974م، إلى مواجهة عنيفة وكثيفة بين الدول النامية والدول المتقدمة.

ومن هنا تأتي، أهمية دراسة نظام النقد الدولي، والصراع بين الدول النامية والدول المتقدمة.

وتتمثل مشكلة هذه الدراسة، في الوقوف على طبيعة الصراع بين الدول النامية والدول المتقدمة، وكيفية تطوره، وما هي الإمتيازات التي حصلت عليها الدول النامية، والتي تطالب بالمزيد منها؟ وما هو موقف الدول المتقدمة وصندوق النقد الدولي منها؟

ثم دراسة هيكل قروض صندوق النقد الدولي والصراع بين الدول النامية والدول المتقدمة، من خلال دراسة النصيب النسبي للدول النامية من التسهيلات المسحوبة من صندوق النقد الدولي، وما هو موقف الإستخدم في تسهيلات الصندوق خلال فترة الدراسة.

ثم التعرض بالدراسة لطلبات الدول النامية التي تتبناها كإستراتيجية تفاوضية، عند حضورها اجتماعا اجتماعات صندوق النقد الدولي، أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وما هو الموقف الحالي من هذه الطلبات؟، وما هي مبررات موقف الدول المتقدمة منها، وما موقف صندوق النقد الدولي من هذه الطلبات؟ وكذلك دراسة مبررات الدول النامية لهذه الطلبات؟

وما هي المقترحات التي تؤدي إلى التخفيف من حدة الصراع بين الدول المتقدمة والدول النامية، والتي تؤدي إلى دعم دور صندوق النقد الدولي، وتطوير نظام النقد الدولي؟.

فروض الدراسة:

بعد إقتصاد الدول النامية إقتصاداً مختلفاً، ويعد إقتصاد الدول المتقدمة إقتصاداً متقدماً، وفقاً لمعايير النمو المتعارف عليها.

فوفقاً لتصنيف المنظمات الدولية، تدرج 37 دولة في قائمة الدول ذات الدخل المنخفض، و60 دولة في قائمة الدول ذات الدخل المتوسط، و20 دولة في قائمة الدول الصناعية.

وبناءً على ذلك، يتمثل الفرض الأساسي في هذه الدراسة، في أن إقتصاد الدول النامية، لا يمتلك ذلك الجهاز الإنتاجي الضخم المرن المتقدم، في حين أن إقتصاد الدول المتقدمة، يمتلك ذلك الجهاز الإنتاجي الضخم المرن المتقدم.

ولذلك فإن نظام النقد الدولي، عليه أن يلعب دوراً هاماً في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، وفي محاولة دفع عجلة التنمية الإقتصادية في الدول النامية، من خلال تأثيره على الإدخار المحلي، والإستثمار المحلي، والإستثمار الأجنبي المباشر، والنمو المحلي للتكنولوجيا والنتاج المحلي الإجمالي.

ومطالب - أيضاً، بالإسهام في تحقيق التوازن الخارجي للدول النامية، من خلال تأثير نظام النقد الدولي على الصادرات، والواردات، ومعدل التبادل الدولي، كما أنه مطالب بتخفيف أزمة الديون الخارجية، ومدفوعات خدمة الدين العام الخارجي في الدول النامية. ولذلك، فإن نظام النقد الدولي، يجب ألا يعكس المصالح الإقتصادية للطرف الأقوى في هذا النظام.

كما أن نظام النقد الدولي، يجب أن يكون نظاماً عالمياً محايداً ومتكافئاً، له قواعده وآلياته التي يخضع لها الجميع، وتتعامل معها الدول من مواقع متكافئة، بما يحقق الصالح لجميع الأطراف.

وفيما يتعلق بالدول النامية، فإن الخبرة التاريخية والنظرية تعلمنا أنه يجب أن يكون لها دور في صياغة نظام النقد الدولي أو تعديله، وأن توضع المعايير والأسس التي تخدم مصالح الدول النامية في نظام النقد الدولي. هذا، ولقد أجرى هذا البحث بطريقة تجمع بين المنهج التاريخي، والمنهج الرياضي والإحصائي.

الهدف من الدراسة:

(1) معالجة طبيعة الصراع بين الدول النامية والدول المتقدمة وكيفية تطوره، وما هي الإمتيازات التي حصلت عليها الدول النامية والتي تطالب بالمزيد منها؟

وما هو موقف الدول المتقدمة، وصندوق النقد الدولي منها؟

(2) الوقوف على هيكل قروض صندوق النقد الدولي والصراع بين الدول النامية والدول المتقدمة، من خلال دراسة النصيب النسبي للدول النامية من التسهيلات المسحوبة من صندوق النقد الدولي، وما هو موقف الإستخدام في تسهيلات الصندوق، خلال فترة الدراسة؟

(3) التعرض بالدراسة والتقويم، لطلبات الدول النامية التي تتبناها كإستراتيجية تفاوضية، عند حضورها إجتماعات صندوق النقد الدولي، أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؟ وما هو الموقف الحالي من هذه الطلبات؟ وما هي مبررات موقف الدول المتقدمة منها؟، وما موقف صندوق النقد الدولي من هذه الطلبات؟ وكذلك دراسة مبررات الدول النامية لهذه الطلبات.

(4) وأخيراً، ما هي المقترحات التي تؤدي إلى التخفيف من حدة الصراع بين الدول المتقدمة والدول النامية، والتي تؤدي إلى دعم دور صندوق النقد الدولي، أو تطوير نظام النقد الدولي؟.

مجال وحدود الدراسة :

شهد نظام النقد الدولي، إنهيار نظام " بريتون وودز " منذ عام 1971، كما شهدت زايدي مطالب الدول النامية، بتطوير نظام النقد الدولي في إجتماعات صندوق النقد الدولي، وفي المؤتمرات الدولية المختلفة.

لذلك - كان من المنطقي - أن يتحدد الإطار الزمني للدراسة، بالفترة من عام 1974م إلى عام 2010م حتى تتمكن من متابعة نظام النقد الدولي والصراع بين الدول النامية والدول المتقدمة، خلال هذه الفترة.

إطار الدراسة :

تقع هذه الدراسة، في ثلاثة مباحث:

نبدأ في المبحث الأول، بإعطاء فكرة عن طبيعة الصراع بين الدول النامية والدول المتقدمة، وكيفية تطوره، وما هي الإمتيازات التي حصلت عليها الدول النامية والتي تطالب بالمزيد منها؟

وما هو موقف الدول المتقدمة وصندوق النقد الدولي منها؟ حتى نتمكن من معالجة طبيعة الصراع بين الدول النامية والدول المتقدمة، وتحليله.

ونتناول في المبحث الثاني، دراسة هيكل قروض صندوق النقد الدولي والصراع بين الدول النامية والدول المتقدمة، من خلال دراسة النصيب النسبي للدول النامية من التسهيلات المسحوبة من صندوق النقد الدولي.

وما هو موقف الإستخدام في تسهيلات الصندوق، خلال فترة الدراسة.

حتى نستطيع الوقوف على هيكل قروض صندوق النقد الدولي والصراع بين الدول النامية والدول المتقدمة، وتحليله.

ونتعرض في المبحث الثالث، لدراسة وتقويم طلبات الدول النامية، التي تتبناها كإستراتيجية تفاوضية، عند حضورها إجتماعات صندوق النقد الدولي، أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وما هو الموقف الحالي من هذه الطلبات؟ وما هي مبررات موقف الدول المتقدمة منها، وموقف صندوق النقد الدولي من هذه الطلبات.

وكذلك دراسة مبررات الدول النامية لهذه الطلبات؟ وما هي المقترحات التي تؤدي على التخفيف من حدة الصراع بين الدول المتقدمة والدول النامية، والتي تؤدي إلى دعم دور صندوق النقد الدولي، وتطوير نظام النقد الدولي؟ حتى نستطيع الوقوف على طلبات الدول النامية في هذا الصدد.

المبحث الأول طبيعة الصراع بين الدول النامية والدول المتقدمة

غني عن البيان، أن نظام النقد الدولي، قد تشكل وتطور عبر النماذج التي فرضها نمط التوسع الرأسمالي على النطاق العالمي. وخلال هذه النماذج، التي عبر كل منها عن مرحلة تاريخية معينة، كانت هناك علاقات تجارية ونقدية محددة، فرضها نمط الإنتاج الرأسمالي على الدول النامية والتابعة.

وكان الانتقال من نموذج إلى آخر، يتطلب تعديلاً في الآليات النقدية لتلك العلاقات، على النحو الذي يجعل تلك الآليات أكثر إستجابة لمتطلبات نمو النموذج، وأكثر يسراً في إخضاع تلك الدول النامية للمراكز التي ساد فيها نمط الإنتاج الرأسمالي. وواقع الأمر، أن نظام النقد الدولي، قد عكس - دائماً في مراحل المختلفة - المصالح الاقتصادية للطرف الأقوى في هذا النظام. فمن الجلي، أن نظام النقد الدولي ليس نظاماً عالمياً محايداً ومتكافئاً، له قواعده وآلياته التي يخضع لها الجميع، وتتعامل معها الدول من مواقع متكافئة، بما يحقق الصالح لجميع الأطراف.

وفيما يتعلق بالدول النامية، فإن الخبرة التاريخية والنظرية، تعلمنا أنه لم يكن لها أي دور على الإطلاق، في صياغة نظام النقد الدولي أو تعديله. ولهذا لم يهتم أحد بوضع المعايير والأسس التي تخدم مصالح الدول النامية في نظام النقد الدولي.

ومن هنا تأتي، أهمية دراسة نظام النقد الدولي والصراع بين الدول النامية والدول المتقدمة. فمن الجلي، أن التطورات الرئيسية في النظام النقدي الدولي هي: أولاً: التطورات التي انتهت بقابلية التحويل إلى العملات الرئيسية:

- 1- قاعدة الذهب.
- 2- قاعدة الصرف بالذهب.
- 3- قاعدة الدولار الذهب.

ثانياً : عدم الإستقرار النقدي:

- 1- إنهيار الصلة بين الدولار والذهب (أغسطس 1971م).
- 2- تخفيض الدولار وتغيير هيكل أسعار صرف العملات الرئيسية.
- 3- تعويم الجنيه الإسترليني.
- 4- الإتجاه إلى التعويم على نطاق واسع.
- 5- رفع أسعار النفط عام 1973م.
- 6- إتفاقية جاميكا ومعالم الإصلاح النقدي⁽¹⁾.

هذا، وتجدر الإشارة، إلى أن أسباب عدم الإستقرار النقدي السائد الآن في النظام النقدي الدولي هي:

- 1- استمرار العجز الداخلي والخارجي للإقتصاد الأمريكي.
- 2- عدم السيطرة على مشكلة التضخم.
- 3- إنفلات السيطرة على الحركات الدولية لرؤوس الأموال.
- 4- عدم حل مشكلة عملة الإحتياط الدولية.

وواقع الأمر، أنه خلال مدرسة التجاريين، فبالنسبة للدور العالمي للذهب الإسلامي في التجارة الدولية للعصور الوسطى، فإن الدول الأوروبية في العصور الوسطى التي كان يخيم عليها ظلام الإقطاع، قد أقامت علاقات تجارية قوية مع العالم الإسلامي، من خلال إزدهار التجارة في البحر المتوسط، وهي التجارة التي كان يسيطر عليها العرب خلال تلك الفترة، بسبب ما تهيأ لهم من اكتفاء ذاتي وتنوع كبير في منتجاتهم الزراعية والحرفية وتطور فنون الملاحة، وبسبب العلاقات التجارية القوية التي كانت تربطهم بالدول الأفريقية، وبعض مناطق آسيا (الهند، والصين، وأندونيسيا)، نتيجة لتطور الملاحة العربية وسيطرتهم على أعالي البحار⁽²⁾.

على أنه خلال الفترة ما بين القرن الحادي عشر والقرن الرابع عشر، تغيرت موازين القوى، حيث دخل النظام الإقطاعي في أوروبا مرحلة التفسخ والإنحلال، ممهداً بذلك الطريق لظهور مدرسة التجاريين، وللتفوق الأوروبي في أعالي البحار، حيث بدأت المحاولات الأوروبية الأولى للوصول إلى الشرق الأوسط والسيطرة على مسار التجارة، والبحث عن الذهب.

وخلال نفس هذه الفترة، شهد العالم الإسلامي مرحلة تدهور واضحة، وقعت فيها سلسلة الحروب الصليبية (1096م – 1199م)، وسقطت فيها بغداد على يد المغول، وشملت المنطقة بعدها مرحلة تدهور مظلمة.

وواقع الأمر، أنه خلال مدرسة التجاريين، فبالنسبة للكشوف الجغرافية ودورها في نهب الذهب والموارد من إفريقيا والمعالم الجديد.

فإنه أمام الدور المتعاضم الذي أصبح يلعبه التجار، الذين ظلوا يستقطنون في أيديهم المزيد من المال والثروة، ومع بزوغ ظاهرة إقراض المال مقابل الفائدة، ومع التطور التكنولوجي، تحسنت صناعة المعادن وصناعة السفن والأسلحة والبارود، وزادت المعرفة بأحوال الفلك وعلوم البحار، واكتشفت البوصلة وزادت المعارف عن الطرق المائية، مما جعل الدول الأوروبية (البرتغال – أسبانيا – هولندا – فرنسا – بريطانيا)، تدخل عصر الكشوف الجغرافية، الذي كان وبالاً على الدول الأفريقية والآسيوية والأمريكية.

وهكذا، حققت حركة الكشوف الجغرافية النتائج الآتية:

- 1- تحويل اتجاهات التجارة الدولية لصالح الدول الأوروبية، بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وأمريكا، وبذلك فقد العرب والمسلمون سيادتهم على التجارة الدولية.
 - 2- الوصول إلى مناجم إنتاج الذهب في أفريقيا وأمريكا، ونهب مقادير هائلة منها، وإقامة مستعمرات فيها.
 - 3- بزوغ ظاهرة الإستعمار.
 - 4- تكوين التراكم الأولى لرأس المال، وتوحيد وتهيئة السوق العالمي أمام مجتمع الرأسمالية الصناعية، وبداية تكوين نظام قاعدة الذهب.
- وواقع الأمر، أنه خلال نظام قاعدة الذهب، فبالنسبة لدورها في ترسيخ آليات نهب المستعمرات، فإن الدول الرأسمالية قد استفادت من هذه الآليات على النحو التالي:

- 1- نمو التصدير السلعي إلى الدول النامية والقضاء على الصناعات الوليدة فيها، وقد تزامن ذلك مع ظهور رأس المال الصناعي والثورة الصناعية، خلال الفترة الممتدة ما بين أواخر القرن الثامن عشر، وحتى سبعينيات القرن التاسع عشر.
 - 2- نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشويه الهيكل الاقتصادي في المستعمرات.
 - 3- تزايد حركة الإقراض الدولي للدول النامية، وأثارها السلبية على الدول النامية.
 - 4- سلب حرية الدول النامية في تحديد سياستها النقدية والتجارية.
- هذا، وتجدار الإشارة، إلى أنه خلال نظام قاعدة الذهب، فبالنسبة لدورها في إحكام آليات التبعية على البلاد حديثة الإستقلال، فإن الدول الرأسمالية قد استفادت من هذه الآليات على النحو التالي:

- 1- العجز المتفاقم في موازين مدفوعات الدول النامية، وما ترتب على ذلك من مشكلات لتلك الدول.
 - 2- تميز حركة الإستثمار الأجنبي المباشر، باتجاه شطرها الأعظم إلى الدول الرأسمالية الصناعية في كندا واليابان وأوروبا الغربية.
- وأن ما انساب من ذلك الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، قد استأثرت به تلك الدول المرتبطة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بأحلاف عسكرية أو باتفاقيات للدفاع المشترك.
- ولم يتجه إنسياب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، نحو تمويل المشروعات المدرجة في خطط التنمية في الدول النامية، بل اتجه نحو مجال إنتاج وتصدير المواد الخام (كالبترول والمعادن)، والمنتجات الزراعية، حيث معدل الربح المرتفع. ولقد أدى إنسياب الإستثمار الأجنبي

- المباشر إلى الدول النامية، إلى نزوح أرباح ضخمة من الدول النامية، مما أدى إلى إضعاف إمكانيات تلك الدول النامية على التراكم والنمو، وإلى تفاقم عجز موازين مدفوعاتها.
- 3- تزايد الديون الخارجية للدول النامية، وما ترتب على ذلك من مشكلات لتلك الدول.
- 4- استمرار هيكل الإنتاج الإستعماري في الدول النامية، والذي جعل تلك الدول تنتج مالا تستهلك (المواد الأولية)، وتستهلك مالا تنتج (الواردات على اختلاف أنواعها).
- وواقع الأمر، أنه قد ترتب على إنهيار نظام بريتون وودز، وعدم الإستقرار النقدي في نظام النقد الدولي، الآثار الآتية بالنسبة لمجموعة الدول النامية، والتي زادت من تبعيتها للدول المتقدمة:
- 1- زيادة العجز في موازين مدفوعات الدول النامية.
 - 2- استنزاف الاحتياطيات النقدية الدولية للدول النامية.
 - 3- تدهور سعر صرف عملات الدول النامية.
 - 4- استيراد الدول النامية للتضخم.
 - 5- انخفاض حجم المعونات الإئتمانية.
 - 6- تزايد الديون الخارجية للدول النامية.
- نخلص مما تقدم إلى:
- 1- أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد أنشأت نظام بريتون وودز، بعدا لحرب العالمية الثانية، تحقيقاً لمصالحها ولمصالح الدول الرأسمالية المتقدمة حليفاتها.
 - 2- أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد أنهت نظام بريتون وودز في أغسطس عام 1971م، تحقيقاً لمصالحها الفردية هذه المرة، ضاربة عرض الحائط بمصالح الدول الأوروبية الحليفة لها، وباستقرار النظام النقدي الدولي، وذلك حين تضاربت مصالحها الفردية، ومصالح هذه الدول.
 - 3- أن النظام النقدي الدولي، يمر الآن بمرحلة عدم الإستقرار النقدي.
 - 4- أن نظام النقد الدولي، قد عكس - دائماً في مراحل المختلفة - المصالح الإقتصادية للطرف الأقوى في هذا النظام.
 - 5- أن الدول النامية لم يكن لها أي دور على الإطلاق، في صياغة نظام النقد الدولي أو تعديله، ولهذا لم يهتم أحد بوضع المعايير والأسس التي تخدم مصالح الدول النامية في نظام النقد الدولي.
- من هنا، أدت المطالب الطموحة للدول النامية، فيما يتعلق بنظام النقد الدولي، في الجلسة الخاصة السادسة للجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة في عام 1974م إلى مواجهة عنيفة وكثيفة وحادة بين الدول النامية والدول المتقدمة.

هنا، وتجدر الإشارة، إلى أنه على الرغم من ذلك، فإن الحلول التي قدمت لبعض نقاط الموضوع الرئيسي الخاص بنظام النقد الدولي والتمويل التنموي، في مؤتمر كينجستون (Kingston) عام 1976م⁽³⁾، قد أظهرت مزايا إستعداد كل من الدول النامية والدول المتقدمة للتعاون⁽⁴⁾.

وقد لعب صندوق النقد الدولي، دوراً بارزاً في هذا الشأن، فتحت رعاية صندوق النقد الدولي:

1- اتفقت المجموعات غير المتجانسة، والتي تتكون من دول نامية ودول متقدمة على تغيير الإندماجات الاقتصادية.

2- تعهدت المجموعات غير المتجانسة، والتي تتكون من دول الفائض ودول العجز، على التعاون⁽⁵⁾.

هذا، وقد أسفرت المقترحات القائمة على الحلول الوسط بين وجهة نظر الدول المتقدمة والدول النامية، والتي قدمها العاملون في صندوق النقد الدولي عن حصول الدول النامية على بعض الإمتيازات لصالحها، ولقد كانت هذه الإمتيازات غير متصورة وغير ممكنة، قبل ذلك التاريخ.

وهذه الإمتيازات التي حصلت عليها الدول النامية هي:

(1) تغيير القوة التصويتية (Voting Power) في صندوق النقد الدولي بزيادة القوة التصويتية النسبية لدول الأوبك (O.P.E.C.) وتقليل القوة التصويتية النسبية للدول المتقدمة.

(2) إستخدام جانب من مبيعات الذهب المتواجد لدي صندوق النقد الدولي، لمساعدة الدول ذات الدخل المنخفض.

(3) تقديم القروض والمعونة الاقتصادية بالفائدة، لمساعدة الدول الأكثر تأثراً بارتفاع أسعار البترول، وذلك من خلال " التسهيلات النفطية " (Oil Facilities)، وكان مصدر تمويل هذه التسهيلات النفطية، هو الأموال التي إقترضها صندوق النقد الدولي من دول الأوبك (O.P.E.C.).

(4) شروط أكثر تحسراً " لتسهيلات التمويل التعويضي " (Compensatory Financing Facility)، التي يقوم بتقديمها صندوق النقد الدولي.

(5) إقرار " الدعم المالي الممتد " (Development Committee)، جنباً إلى جنب مع " اللجنة المؤقتة " (Interim Committee)⁽⁶⁾.

وواقع الأمر، أنه بالنسبة لموقف الدول المتقدمة من الإمتيازات التي حصلت عليها الدول النامية والتي أشرنا إليها آنفاً، فإنه يخلص فيما يلي:

(1) تعتقد الدول المتقدمة، أن تلك الإمتيازات التي حصلت عليها الدول النامية، قد ذهبت لأبعد مما يجب.

(2) تنتقد الدول المتقدمة، صندوق النقد الدولي، أنه قد تخلى عن وظيفته الأساسية كسلطة نقد عالمية (Universal Monetary Authority)، وأصبح مصدرًا للدعم التنموي (Development Aid Institution) بدلاً من ذلك⁽⁷⁾. هذا، وتجدر الإشارة، إلى أن تلك المناقشات، وذلك الجدل الحاد، الدائر بين الدول المتقدمة والدول النامية، يجب ألا ينسينا الحقائق الآتية:

(1) أننا، لا نريد أن يفقد صندوق النقد الدولي، دوره كسلطة نقد عالمية في المقام الأول.

(2) لا يستطيع أحد أن يمنع صندوق النقد الدولي، من استخدام تسهيلات التمويل الطويلة الأجل والموجهة للتنمية، لمساعدة أعضائه من الدول الأكثر ضعفاً، والتي من شأن هذه التسهيلات أن تشارك في تحقيق استقرار نظام النقد الدولي ككل.

(3) أن تخلي صندوق النقد الدولي، عن تقديم التسهيلات لمساعدة أعضائه من الدول الأكثر ضعفاً، يضرب في الجذور نظام النقد الأوروبي.

حيث بلغت قروض الدعم التي قدمها نظام النقد الأوروبي لأعضائه من الدول الأقل ثراء، حوالي 1.000 مليون وحدة نقد أوروبية في كل عام، وذلك على فترة زمنية تبلغ خمسة أعوام.

وقد توافرت هذه القروض طبقاً لشروط خاصة (بسرعة فائدة 3%)، للأعضاء الأقل ثراء.

نخلص مما تقدم، إلى أنه على الرغم من الإمتيازات التي حصلت عليها الدول النامية، فإن تلك الدول النامية تعتبر هذه الإمتيازات خطوة على الطريق. كما أنها تطالب بالمزيد. وعلى الجانب الآخر تعتقد الدول المتقدمة أن تلك الإمتيازات التي حصلت عليها الدول النامية قد ذهبت لأبعد مما يجب.

وواقع الأمر، أنه كان من الواضح منذ مؤتمر كينجستون (Kingston)، إن لم يكن قبله، أنه يجب على المشاركين فيه من الدول المتقدمة والدول النامية، أن يتعاملوا مع بعضهم البعض، بما يؤدي إلى عدم دور صندوق النقد الدولي.

كما جلياً، أن إعادة صياغة وتشكيل نظام النقد الدولي، هي عملية دائمة ومتجددة.

المبحث الثاني هيكل قروض صندوق النقد الدولي والصراع بين الدول النامية والدول المتقدمة

من المعلوم، إن إمكانيات قروض صندوق النقد الدولي هي دفعة الإحتياطي (Reserve Tranche)، ودفعات القروض العادية الأربعة (Ordinary Credit Tranches)، التسهيلات الخاصة (Special Facilities) هذا، ونعرض في مستهل هذا المبحث لموقف كل من الدول النامية والدول المتقدمة من إمكانيات قروض صندوق النقد الدولي خلال فترة الدراسة.

وفي هذا الصدد، تشير بيانات الجدول رقم (1) إلى الحقائق الآتية:

- (1) بالنسبة لدفعة الإحتياطي (Reserve Tranche)، فقد بلغ متوسط نسبة ما حصلت عليه الدول النامية منها حوالي 28% فقط خلال فترة الدراسة. هذا، ومن المعلوم أن أقصى فترة لإعادة شراء هذه الدفعة هي من 3 - 5 سنوات.
 - (2) بلغ متوسط نسبة ما حصلت عليه الدول النامية من دفعات القروض العادية (Ordinary Credit Tranches) حوالي 52% خلال فترة الدراسة. ومن المعلوم أنه في الدفعة الأولى من هذه القروض، يلزم على الدولة المقترضة القيام بجهود معقولة لحل مشاكل ميزان مدفوعاتها.
- أما في الدفعات الأعلى وهي من الثانية إلى الرابعة، فالدولة المقترضة مضطرة لقبول شروط الصندوق المالية والإقتصادية، وتدرج إستفادتها من هذه الدفعات حسب درجة تنفيذها لشروط الصندوق. وتبلغ أقصى فترة لإعادة شراء هذه الدفعات من 3 - 5 سنوات وبسعر فائدة يتراوح من 4% - 6% حسب الفترة.

إيطاليا 1975

1000 مليون من وحدات حقوق السحب الخاصة

1977 المملكة المتحدة 1700 مليون من وحدات حقوق السحب الخاصة

جنوب أفريقيا 189 مليون من وحدات حقوق السحب الخاصة

1978 المملكة المتحدة 1250 مليون من وحدات حقوق السحب الخاصة

إيطاليا 90 مليون من وحدات حقوق السحب الخاصة

جنوب أفريقيا 123 مليون من وحدات حقوق السحب الخاصة

وكان عدد الدول النامية التي تسحب مبالغ متواضعة نسبياً، من تلك الدفعات،

قليلاً، حيث بلغ حوالي 10 دول في العام⁽⁸⁾.

ومعظم هذه الدول من الدول التي لها حد أدنى من أسواق المال الخاصة.

ولذلك تضطر تلك الدول النامية أن تسحب من الدفعات الأعلى، ومن ثم فهي مضطرة أيضاً لقبول الشروط المالية والإقتصادية لصندوق النقد الدولي حيث تتدرج الاستفادة من هذه الدفعات حسب درجة تنفيذها لشروط الصندوق. ولقد وجد أن الغالبية العظمى من الدول النامية المقترضة من الصندوق، لا ترغب في الخضوع لشروطه، وتتحول إلى مصادر أخرى، وهي المصادر الخاصة العالمية.

(3) إن النتيجة غير المرضية، هي أنه خلال فترة الدراسة، فإن هناك تسهيلات قروض الصندوق لم تكن مستغلة بالكامل، والسبب في ذلك يرجع لشروط الصندوق.

هذا، ومن ضمن التسهيلات الخاصة، تلك المتعلقة " بتسهيل تمويل المخزون الإحتياطي للمواد الأولية " و "التسهيل المالي الممتد". فالأول: سحب مرة واحدة من بوليفيا.

والثاني: سحب 4 مرات من ثلاث دول هي كينيا والمكسيك والفلبين. وبالنسبة " لتسهيل تمويل مخزون الإحتياطي للمواد الأولية " (Buffer Stock Financing Facility) فإنه يشتمل على نوعين من الشروط: النوع الأول، هو عندما يحدث نقص غير متوقع في إيرادات النقد الأجنبي، وأن تكون الدولة المقترضة مستعدة لحل مشاكل ميزان المدفوعات بالإشتراك مع الصندوق، والمسحوبات أعلى من 50% من الحصة يسمح بها إذا ثبت أن الجهود للتغلب على مشاكل ميزان المدفوعات قد بذلت فعلاً. وأقصى فترة لإعادة الشراء هي من 3-5 سنوات وسعر الفائدة السنوي 4-6% بناء على لافتره.

والنوع الثاني من الشروط، هو تقديم خطة متوسطة الأجل (2-3 سنوات) لحل المشاكل الهيكلية للدولة المقترضة، وتقديم بيان للسياسات خلال العام، وتدرج الاستفادة من هذه القروض حسب درجة تنفيذ الدولة لهذه السياسات الواردة في الخطة.

وأقصى فترة لإعادة الشراء هي من 4-8 سنوات وسعر الفائدة 4-16/2% بناء على الفترة 1/2 6% بناء على الفترة.

وبالنسبة " للتسهيل المالي الممتد " (Extended Fund Facility) فإن الإستخدم غير الكامل، والذي أثار توقعات كبيرة، بسبب الهدف المنتظر منه وهو خدمة الدول النامية، يكمن في شروطه المرتفعة، والتي تماثل على الأقل تلك الموجودة في دفعات القروض العليا.

(4) أما الإستخدم الأمثل، فكان على الجانب الآخر من التسهيلات النفطية (Oil Facility)، طفيفة الشروط، والتي تقدم المعونة للدول الأكثر تأثراً بارتفاع أسعار البترول.

وقد بلغ متوسط نسبة ما حصلت عليه الدول النامية من التسهيلات النفطية حوالي 51% خلال فترة الدراسة.

وبالنسبة لشروط هذه التسهيلات الطفيفة، هي أن تتجنب الدول فرض القيود على التجارة الدولية والمدفوعات كما في دفعة القروض الأولى في دفعات القروض العادية.

وأقصى فترة لإعادة الشراء هي من 3-7 سنوات، وسعر الفائدة 6% - 7% بناء على الفترة.

(5) وقد استخدم جيداً " تسهيل التمويل التعويضي " (Compensatory Financing Facility) ، بعد تحسين شروط الحصول عليه في عام 1976م.

وكما هو متوقع، فقد كان المقترضون الأساسيون له حوالي 30 دولة نامية، وفي عام 1977م انضمت ثلاث دول متقدمة لدرجتهم وهي استراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا. ولقد بلغ متوسط نسبة ما حصلت عليه الدول النامية من هذا التسهيل خلال فترة الدراسة حوالي 91%.

ومن المعلوم أنه يتم الحصول على هذا التسهيل في حالة حدوث نقص غير متوقع في إيرادات النقد الأجنبي، مع استعداد الدولة لحل مشاكل ميزان المدفوعات بالإشتراك مع الصندوق، والمسحوبات أعلى من 50% من الحصة يسمح بها إذا ثبت أ، الجهود للتغلب على مشاكل ميزان المدفوعات قد بذلت فعلاً، وأقصى فترة لإعادة الشراء 3-5 سنوات، والفائدة السنوية 4-6% بناء على الفترة.

(6) ولقد بدأ العمل في " التسهيل التكميلي " (Supplementary Facility) ، في 23 فبراير عام 1979م، عندما التحق البنك الوطني النمساوي مع 12 مؤسسة أخرى في توفير الموارد المالية لهذا التسهيل، وبلغ إسهام كل منهم على النحو التالي:

أبو ظبي	150 مليون من وحدات حقوق السحب الخاصة
البنك الوطني النمساوي	50 مليون من وحدات حقوق السحب الخاصة
البنك الوطني البلجيكي	150 مليون من وحدات حقوق السحب الخاصة
كندا	200 مليون من وحدات حقوق السحب الخاصة
البنك المركزي الألماني	1050 مليون من وحدات حقوق السحب الخاصة
اليابان	900 مليون من وحدات حقوق السحب الخاصة
بنك الكويت المركزي	400 مليون من وحدات حقوق السحب الخاصة
بنك دي نيدر لاندس إن.في	100 مليون من وحدات حقوق السحب الخاصة
البنك المركزي النيجيري	220 مليون من وحدات حقوق السحب الخاصة
وكالة النقد بالسعودية	1934 مليون من وحدات حقوق السحب الخاصة
البنك الوطني السويسري	650 مليون من وحدات حقوق السحب الخاصة
الولايات المتحدة الأمريكية	1450 مليون من وحدات حقوق السحب الخاصة

البنك المركزي الفنزويلي 500 مليون من وحدات حقوق السحب الخاصة

الإجمالي 7754 مليون من وحدات حقوق السحب الخاصة

ويؤمن الصندوق أنه بمصادر التمويل المتوفرة للتسهيل التكميلي، فإنه سيتمكن من تلبية القروض المطلوبة من أعضائه⁽⁹⁾.

إلا أن شروط التسهيل التكميلي، وعلى خلاف التسهيلات النفطية، تتجه ناحية دفعات القروض العليا من دفعات القروض العادية. مما يؤدي إلى إثارة الشكوك في ضوء تجارب الدول النامية الماضية، كما أن عبء الفائدة على التسهيل التكميلي يعتبر مرتفعاً (بين 7-8 1/2%)، وتجرى دراسة لتخفيض الفائدة.

وأقصى فترة لإعادة الشراء هي 3-7 سنوات.

ومن المعلوم أن قيام الدولة بتنفيذ شروط الصندوق المالية والإقتصادية يعد شرطاً لندرج الدولة في استفادتها من التسهيل التكميلي.

(7) وبالمقارنة بالمصادر المالية الأخرى، فإن إجمالي التسهيلات

المحسوبة من صندوق النقد الدولي تعتبر معتدلة.

هذا، وقد بلغ متوسط نسبة ما حصلت عليه الدول النامية من إجمالي

التسهيلات المسحوبة من صندوق النقد الدولي حوالي 53% خلال فترة الدراسة.

نخلص مما تقدم، إلى إنخفاض النصيب النسبي للدول النامية من التسهيلات المسحوبة من صندوق النقد الدولي خلال فترة الدراسة، وذلك على النحو الذي أشرنا إليه عند دراسة دفعات القروض العادية وإجمالي التسهيلات المسحوبة.

كما أن السبب الرئيسي لعدم الإستخدام الكامل لإمكانيات القروض في صندوق النقد الدولي، من الدفعات العليا في دفعات القروض العادية، ومن تسهيل تمويل المخزون الاحتياطي للمواد الأولية، ومن تسهيلات الصندوق الممتدة، ومن التسهيل التكميلي هي شروط صندوق النقد الدولي. مما يدفع الدول النامية التي لا ترغب في الخضوع لشروطه، إلى اللجوء إلى المصادر الخاصة العالمية.

المبحث الثالث

طلبات الدول النامية وموقف الدول المتقدمة منها

غنى عن البيان، أنه على النقيض من الخلفية السابقة، فإن أهداف السياسة النقدية للدول النامية، والتي تظهر أيضاً كإستراتيجية تفاوضية، تحاول من خلالها الدول النامية الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من هذه الأهداف والطلبات.

هذا، وتجدر الإشارة، إلى أن هذه الطلبات التي تتبناها الدول النامية، هي:

أولاً : زيادة المعونة الإقتصادية (The Link)
ثانياً : تخفيف شروط قروض صندوق النقد الدولي

(The Fund's Credit Conditionality)

ثالثاً : الحد من حقوق المراقبة والإشراف لصندوق النقد الدولي على الدول التي يقرضها (The Surveillance rights of The I.M.F.)

رابعاً: تقليل دور الذهب كأصل احتياطي دولي (Reserve Asset)
خامساً: تدعيم وضع وحدات حقوق السحب الخاصة (S.D.Rs.) كأصل احتياطي دولي رئيسي.

سادساً: إعطاء دور أكبر للدول النامية في عملية اتخاذ القرار في صندوق النقد الدولي.

ونعرض، فيما يلي بالتفصيل لهذه الأهداف والطلبات التي تتبناها الدول النامية.

أولاً : زيادة المعونة الإقتصادية:

من المعلوم، أن زيادة المعونة الإقتصادية، يعد واحداً من الأهداف الأساسية للدول النامية. هذا، وتبرر طلبات الدول النامية، بزيادة النصيب النسبي للدول النامية من وحدات حقوق السحب الخاصة (S.D.Rs.) على النحو التالي:

(1) أن زيادة النصيب النسبي للدول النامية من وحدات حقوق السحب الخاصة (S.D.Rs.)، تعني نقل إضافي للمواد المالية للدول النامية.
(2) أن زيادة النصيب النسبي للدول النامية من وحدات حقوق السحب الخاصة (S.D.Rs.)، يمكن أن تسهم في زيادة حجم التجارة العالمية والتبادل الدولي

(3) أن زيادة النصيب النسبي للدول النامية من وحدات حقوق السحب الخاصة (S.D.Rs.)، يمكن أن تساعد في إصلاح التوزيع غير المتكافئ، في الإحتياجات النقدية الدولية⁽¹⁰⁾.

هذا، ومن الجلي، أن الدول المتقدمة، ترى من جانبها، أنه بعد زيادة المعونة الإقتصادية للدول النامية، فإن هذا النقل الإضافي للموارد سوف يؤدي إلى تحقيق النتائج الآتية:

(1) تخفيض الثقة في استقرار وقيمة وحدات حقوق السحب الخاصة (S.D.Rs.)

(2) زيادة حدة الضغوط التضخمية.

(3) السماح بخلق هذا التمويل التنموي، بدون أدنى رقابة حقيقية من جانب البرلمانات القومية على كيفية إنفاقها⁽¹¹⁾.

وواقع الأمر، أن الحجج المقدمة من كل من الدول النامية والدول المتقدمة، لها بعض الفوائد، كما تظهر جانباً من تلك المشكلة المعقدة. فإذا نظرنا

إلى ما تفعله حكومة ألمانيا الفيدرالية بإعطائها قيمة وأهمية نسبية كبيرة للإستقرار الإقتصادي.

وإذا أخذنا في الإعتبار، تلك القوانين المقيدة للبنك المركزي الألماني (Bundes Bank) والتي تحتم عليه أن يكون محافظاً على الإستقرار الإقتصادي.

فإن ذلك قد يكون مدعاة للاعتراض من حيث المبدأ على المعونة الإقتصادية. هذا، ومن المتصور - من الناحية العملية - أن الآثار التضخمية، كنتيجة لخلق السيولة، تظهر بالطبع فقط، إذا كان الطلب الإضافي الجديد، يقابل طاقة إنتاجية مشغلة تشغيلاً كاملاً. فإذا كانت المعونة الإقتصادية منشأة بعناية، بمعنى أنها مشروطة، فإن تلك النتائج المتمثلة في الآثار التضخمية، يمكن تجنبها.

فالتوزيعات المعتدلة لوحدات حقوق السحب الخاصة (Moderate Allocation of S.D.Rs.)، كذلك المقررة في عام 1978، (حوالي 12 بليون من وحدات حقوق السحب الخاصة، قابلة للدفع على 3 دفعات سنوية، تبدأ في أول يناير عام 1979)⁽¹²⁾. لم يكن أثرها التضخيم هاماً، حتى من وجهة نظر البنك المركزي الألماني (Bundes Bank).

وذلك حينما تقارن بالعجز في ميزان المدفوعات الأمريكي في السنوات الأخيرة وما ترتب عليه من آثار تضخمية. وحينما تقارن بخلق السيولة في سوق الدولار الأوروبي (Eurodollar Market) وهذا بالطبع أيضاً، يدعم الحقيقة التي أشرنا إليها آنفاً، وذلك لأن الطاقات الإنتاجية لم تكن مشغلة تشغيلاً كاملاً، في كل أنحاء العالم. وذلك باستثناء بعض الحالات القليلة. وواقع الأمر، أنه حتى يمكن تجنب السيطرة على الآثار التضخمية لتوزيعات وحدات حقوق السحب الخاصة، فإن هذه التوزيعات يجب أن تتميز بالخصائص الآتية:

(1) أن توزيعات وحدات حقوق السحب الخاصة، يجب أن تكون معتدلة في أحجامها.

(2) أن تخضع التوزيعات لنفس قواعد صندوق النقد الدولي في خلق وحدات حقوق السحب الخاصة، والتي أشرنا إليها آنفاً.

(3) تخصص التوزيعات من وحدات حقوق السحب الخاصة، للمشروعات أو البرامج التي تنفذ من خلال مؤسسة تمويلية ذات خبرة مثل البنك الدولي⁽¹³⁾. هذا، ومن الجلي، أن الدول النامية لا تريد تلك التوزيعات من وحدات حقوق السحب الخاصة المشروطة، فمن المنطقي، أن الدول النامية تريد الحصول على توزيعات وحدات حقوق السحب الخاصة غير المشروطة.

إلا أن تلك السيولة غير المشروطة والتي تريدها الدول النامية، سوف تظل غير مقبولة من جانب الدول المتقدمة. ولهذا السبب، فإنه أثناء التحضير لمؤتمر كينجستون (Kingston)، اتفقت كل من الدول المتقدمة والدول النامية، على عدم

إدراج موضوع المعونة الاقتصادية (Link) في جدول أعمال المؤتمر، نظراً لأنه لم يتم الوصول على حل سياسي وسط لهذه المشكلة المعقدة حتى ذلك الوقت. هذا، وتجدر الإشارة، إلى أن إتفاقية صندوق النقد الدولي المعدلة، تسمح فقط بتوزيعات وحدات حقوق السحب الخاصة، لتفي باحتياجات الإحتياجات النقدية الدولية لكل الأعضاء، وتوزع على الأعضاء بطريقة متساوية، ومتناسبة مع حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي.

ومن الواضح، أنه يمنع في الوقت الحاضر، أي توزيعات تفضيلية إضافية للدول النامية، أو للمؤسسات التي تساعد في عملية التنمية الاقتصادية. هذا، وتجدر الإشارة، إلى أنه على الرغم من مبررات الدول المتقدمة، وموقف إتفاقية صندوق النقد الدولي.

فإن مجموعة الدول النامية، سوف تتبنى من جديد المطالبة بتوزيعات تفضيلية إضافية لها، من وحدات حقوق السحب الخاصة، بناء على المبررات التي أشرنا إليها آنفاً، وذلك عند حضورها اجتماعات صندوق النقد الدولي، أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (U.N.C.T.A.D).

ثانياً : تخفيف شروط قروض صندوق النقل الدولي:

من المتصور، أنه عندما يتضح للدول النامية، عدم وجود أي تقدم حالي في موضوع المعونة الاقتصادية (Link Issue).

فإن الدول النامية سوف تبرر بكل قوة، طلبها القديم، بتسهيل شروط الوصول إلى إمكانية الإقتراض من صندوق النقد الدولي.

وواقع الأمر، أن هذا الطلب للدول النامية، يبدو مقنعاً ومعقولاً، وذلك للاستفادة الضعيفة للدول النامية من إمكانيات قروض صندوق النقد الدولي (I.M.F. Credit Possibilities). وذلك على النحو الذي أشرنا إليه آنفاً في مستهل المبحث الثاني.

هذا، وتجدر الإشارة، إلى أن الأسباب الرئيسية التي تحت الدول النامية، والدول المتقدمة أيضاً، على مراوغة شروط صندوق النقد الدولي أو قبولها فقط في الحالات الضرورية، هي:

- (1) أن شروط الإقتراض من صندوق النقد الدولي، تؤدي على تقييد الإستقلال والسيادة القومية للدول المقترضة.
- (2) التناقض بين أهداف سياسة التنمية المختارة في الدول المقترضة، والتي تعطي الأولوية للنمو الإقتصادي على حساب توازن ميزان المدفوعات. وبين أهداف برامج الإصلاح الإقتصادي لصندوق النقد الدولي، والتي تعطي الأولوية لتوازن ميزان المدفوعات على حساب النمو الإقتصادي.

(3) صعوبة تطبيق الشروط والبرامج المالية والإقتصادية المطلوبة في برامج الإصلاح الإقتصادي بنجاح وفي الوقت المناسب، نظراً للقدرة الإدارية المحدودة، للدول المقترضة من صندوق النقد الدولي.

(4) المحافظة على إمكانية الاقتراض من أسواق المال الخاصة (Private Capital Markets).

عن طريق إظهار أن الدولة العضو، غير مضطرة للسحب من دفعات القروض المشروطة للصندوق⁽¹⁴⁾. ولقد وجد أن الغالبية العظمى من الدول النامية المقترضة من صندوق النقد الدولي لا ترغب في الخضوع لشروط الصندوق (Conditionality)، وتوجه إلى مصادر أخرى، وهي المصادر الخاصة غالباً.

هذا، ومن المنطقي، أن السبب الرئيسي لعدم الإستخدام الكامل لإمكانات القروض في صندوق النقد الدولي، وبخاصة من "الدفعات العالية" (Higher Tranches) من دفعات القروض العادية، ومن تسهيل تمويل المخزون

الإحتياطي للمواد الأولية (Buffer Stock Financing Facility)

ومن تسهيلات الصندوق الممتدة (Extended Fund Facility)

ومن التسهيل التكميلي (Supplementary Facility)

هو شرط الاقتراض من صندوق النقد الدولي (Conditionality of Fund)

وذلك على النحو الذي أشرنا إليه آنفاً في مستهل المبحث الثاني. فمعظم الدول النامية، لا ترغب في مواجهة هذا العائق، والمتمثل في شروط الاقتراض من صندوق النقد الدولي.

وكذلك الدول المتقدمة التي تعاني من ضعف وتردي مواقف موازين مدفوعاتها، تود تخفيفه أو القضاء عليه تماماً.

هذا، ومن المتصور، أنه بالنسبة للاختلاف التقليدي بين الدول المتقدمة والدول النامية. فمن المؤكد، أن إزالة شروط صندوق النقد الدولي، من شأنها أن تؤدي سريعاً على الإستخدام الكامل للتسهيلات والقروض غير المستخدمة حتى اليوم.

إلا أنه من ناحية أخرى، فمن المؤكد أيضاً، أن الدول المتقدمة، سوف ترغب في مقاومة تلك السياسة المتعلقة "بالنقود السهلة" (Easy Money) عند التصويت عليها في صندوق النقد الدولي.

ويعتقد أيضاً، أن صندوق النقد الدولي نفسه، سوف يدافع عن تلك الشروط على أساس أنه بدون هذه الشروط، يفقد الصندوق، واحدة من القواعد الأساسية لبنود إتفاقية صندوق النقد الدولي، والتي من خلالها يمارس الصندوق دوره الفعلي الرئيسي. هذا، بالإضافة، إلى أن العديد من الدول النامية تستطيع الاقتراض من أسواق المال الخاصة، وذلك لأن أسواق المال الخاصة تثق في

الشروط المالية والإقتصادية الصارمة، التي يطبقها صندوق النقد الدولي في هذه الدول، كجزء من برامج الإصلاح الإقتصادي. فإذا انعدمت هذه الوظيفة المحفزة، فإن العديد من الدول النامية، سوف تفقد بطبيعة الحال، فرص الإقتراض ضمن الأسواق الأوروبية. وهذا بالتأكيد، لن يكون في مصلحة الدول النامية، والدول المتقدمة، على حد سواء. وبالإضافة، إلى أن دول الفائض الإقتصادي، لا تعتبر نفسها، قادرة من الناحية السياسية، على القيام بدور الهارب من الإشراف والمراقبة، التي فرضوها على صندوق النقد الدولي داخلياً، من خلال الدجنة المديرين التنفيذيين. وواقع الأمر، أن شروط صندوق النقد الدولي، يجب أن تستمر كمبدأ ملزم، وعلى كافة الدول الأعضاء، سواء المتقدمة أو النامية. فأى استثناء من جانب صندوق النقد الدولي، لأي عضو على حساب بقية الأعضاء، سيجعل موقف الصندوق القانوني والسياسي حرجاً. ويرجع ذلك، لإخلاله في هذه الحالة بطريقة الفهم العالمية الواحدة للصندوق، ولمبدأ الصندوق المتمثل مع كل أعضاء على حد سواء. هذا، وبالرغم من أن الدفاع عن شروط صندوق النقد الدولي كمبدأ ملزم على كافة الدول الأعضاء، سواء المتقدمة أم النامية. يعد أمراً جوهرياً. فإنه من الضروري أيضاً، تطوير شكل ومادة شروط صندوق النقد الدولي، حتى يمكن تحقيقها وتنفيذها من الناحية العملية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الآتي:

1- إعطاء فاعلية أكبر لبرامج الإصلاح:

لقد اعترف صندوق النقد الدولي، بأنه خلال الفترة من عام 1973م إلى عام 1975م، نجحت 1/3 البرامج فقط، من إجمالي 21 برنامجاً عرضت في 18 دولة عضو، وذلك من حيث:

- أ - تحقيق أهداف برامج الإصلاح الإقتصادي بالكامل.
 - ب- تحسين موقف ميزان المدفوعات والموقف الإقتصادي العام، خلال الفترة من بداية تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي إلى نهاية فترة برنامج الإصلاح الإقتصادي.
 - ج- أن نجاح برامج الإصلاح الإقتصادي هنا، يعني أنه مبني على أساس متين، هذا بالإضافة إلى أنه من الضرورية تحقيق هذا النجاح⁽¹⁵⁾.
- فبناء على ما تقدم، نجد أنه من الضروري زيادة فاعلية برامج الإصلاح الإقتصادي، التي يشرف صندوق النقد الدولي على تطبيقها في الدول الأعضاء، وذلك إذا أردنا تطوير شروط صندوق النقد الدولي.
- 2- إعطاء مرونة أكبر للأساليب الإقتصادية الموصى بها:

من الواضح، أن السياسات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي، كانت كما يقال الآن: "مثالية لصندوق النقد الدولي" (Typical of I.M.F.) ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

(أ) أن السياسات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي دولية أكثر من اللازم، ولا تتلاءم بدرجة كافية مع الظروف الإقتصادية للدولة العضو.

(ب) أن السياسات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي موجهة بقوة وعلى فترات قصيرة الأجل.

(ج) تتميز تلك السياسات بإيمانها الثابت في فعالية سياسة السقوف الائتمانية (Upper Credit Ceilings) في السياسة الائتمانية

(د) أن السياسات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي تدمر سنوات من الجهد المبذول للإحلال محل الواردات، وذلك عن طريق التخفيض المبكر أكثر من اللازم لحدود التعريفة الجمركية.

(هـ) أن تلك البرامج التي يوصي بها صندوق النقد الدولي، عديمة الحساسية للجهود المحلية والاجتماعية، التي تنادي برفع مستويات الأجور المنخفضة.

وذلك لأن برامج صندوق النقد الدولي تصر على رفع أسعار السلع الغذائية الأساسية، كما تصر على إلغاء الدعم.

(و) أن الإجراءات والأساليب من جانب الجهات التي تتعامل مباشرة مع صندوق النقد الدولي (مثل المالية والتجارة الخارجية والبنك المركزي).

تظل معزولة وفي منأى عن الإجراءات والبرامج والأساليب والسياسات المماثلة من جانب الجهات الأخرى (مثل التخطيط والزراعة والشئون الاجتماعية).

وهذا يؤدي على ازدواجية السياسات المطبقة داخل الإقتصاد الذي يتعامل مع صندوق النقد الدولي.

وبناء على ما تقدم، نجد أنهمم الضروري إعطاء مرونة أكبر للأساليب الإقتصادية التي يوصي بها صندوق النقد الدولي، وضرورة أن تكون هذه السياسات الإقتصادية الموصي بها متكاملة مع السياسات الأخرى في إطار السياسة الشاملة للدولة، وذلك إذا أردنا تطوير شروط صندوق النقد الدولي.

3- إطالة فترة برامج الإصلاح الإقتصادي:

من المعلوم، أن برامج الإصلاح الإقتصادي التي يشرف صندوق النقد الدولي على تطبيقها في الدول الأعضاء من الممكن أن تكون أكثر نجاحاً، إذا طبقت لمدة أطول من الزمن وتم إطالة فترة هذه البرامج.

ففي حالات كثيرة من الدول، نجد أن الإختلالات الهيكلية، مثل إنحرافات الأسعار وأسعار صرف غير واقعية، ودعم ضار بالإنتاج، مخبأة وراء العجز في ميزان المدفوعات. وهذا يتطلب وقتاً من الحكومة لمعالجة تلك المشاكل.

وعلى الجانب الآخر، فمن البديهي، أن الدول المقترضة من خلال برامج الإصلاح الإقتصادي، لصندوق النقد الدولي، ستضطر لبذل جهود مكثفة من جانبها، لتحقيق التوازن في مجال التجارة الخارجية. كما أن الفترة الزمنية المقررة لوسائل إصلاح ميزان المدفوعات بالطبع تحوز أهمية ودلالة قصوى.

حيث أن توفير قرض وتسهيل احتياطي، يجب أن يستعمل قبل حدوث صعوبات بالغة في ميزان المدفوعات، والتي تتطلب حينئذ وسائل ضبط عنيفة وقاسية⁽¹⁶⁾.

هذا، ومن المتصور، أنه من هذا المنطلق، فإن بعد الوقت "لتسهيل الصندوق الممتد" (Extended Fund Facility)، كان خطوة في الإتجاه الصحيح. نخلص مما تقدم، إلى أنه قد عرضنا لمبررات الدول النامية لتخفيف شروط الإقتراض من صندوق النقد الدولي، وإلى موقف الدول المتقدمة من هذه المبررات.

وواقع الأمر، أنه يجب على صندوق النقد الدولي، مراعاة، أنه إذا كانت احتياجات السيولة في كل من الدول النامية والمتقدمة، يتجاوز الزيادة في الحصة العامة التي يقوم الصندوق بتوزيعها على الأعضاء، فإنه في تلك الحالة، يكمن العلاج في تسهيلات خاصة محدودة بفترة زمنية معينة، كما ظهر ذلك في نجاح التسهيلات النفطية (Oil Facilities). كما أنه حيث لا توجد سياسات مالية وإقتصادية عالمية صحيحة، ومناسبة لجميع الدول في نفس الوقت، فإن صندوق النقد الدولي، لا يستطيع تجنب المهمة المعقدة، التي يجب أن يقوم بها في كل مرة ليعد لكل دولة السياسات المناسبة لها إقتصادياً.

هذا، ومن دواعي الأسف، أنه في هذا المجال، يتضاءل دور كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما يتضاءل التعاون بينهما.

هنا، وكما أشرنا آنفاً، فإن مبدأ الشروط، لا يجب أن يتخلى صندوق النقد الدولي عنه، كمبدأ ملزم لكافة الأعضاء سواء الدول المتقدمة أم الدول النامية.

إلا أنه قد أن الأوان لصندوق النقد الدولي، أن يجعل النتائج السياسية للشروط، أكثر فعالية ومرونة وشمولية ولمدة أطول من الزمن.

وإلا فسيتهم الصندوق، بالإتباع الصارم والجامد لمبدأ الشروط فقط، دون أن يكون قادراً على إستيعاب الحقائق السياسية لهذا المبدأ.

ثالثاً: الحد من حقوق المراقبة لصندوق النقد الدولي :

غني عن البيان، أن الفقرة الرابعة من إتفاقية صندوق النقد الدولي المعدلة، تنص على المراقبة الدقيقة (Strict Surveillance) لصندوق النقد الدولي على السياسات المالية والإقتصادية للدول التي يقوم بإقراضها⁽¹⁷⁾.

والهدف المعلن لهذه الوظيفة، هو مراقبة ما إذا كانت الدول الأعضاء تتبع سياسة إقتصادية، تؤدي إلى نمو إقتصادي، مع إستقرار المستوى العام للأسعار بدرجة كافية.

ومن الجلي، أن وظيفة المراقبة التي تنص عليها الفقرة الرابعة من إتفاقية صندوق النقد الدولي المعدلة.

تتناقض مع الإرتباط الملزم بين الإستقرار الخارجي والملحي، التي كانت تنص عليه إتفاقية بريتون وودز.

ومن البديهي، أن وظيفة المراقبة الدقيقة لصندوق النقد الدولي على السياسات المالية والإقتصادية للدول، لا تتحقق إلا إذا قامت الدولة العضو بالسحب من دفعات القروض من صندوق النقد الدولي بما يتجاوز ضعف إجمالي حصتها. فعندما يتحقق ذلك، فإن صندوق النقد الدولي يربط بين مدى التطبيق لبرامج الإصلاح الإقتصادي للدولة العضو، وبين قيامها بالسحب على مراحل من قروض صندوق النقد الدولي.

وواقع الأمر، أن فرض القيود على حق المراقبة (I.M.F.'s Surveillance) لصندوق النقد الدولي، لم يثار بطريقة صريحة أو رسمية.

ولكنه يتعلق مباشرة بطلب اللجنة المؤقتة (Interim Committee)، الذي قدم إلى لجنة المديرين التنفيذيين (Board of Executive Directors) في عام 1979م، للبدء في المراجعة والتعديل الشامل لشروط (Conditionality) صندوق النقد الدولي⁽¹⁸⁾. هنا، وتجدر الإشارة، إلى أن الرغبة في مراوغة استشارات وأوامر صندوق النقد الدولي، تنعكس على الدول النامية التي تزايدت قروضها بكثافة من أسواق الدولار الآسيوية والأوروبية، والتي قامت بالاستخدام الضئيل للدفعات العليا من قروض صندوق النقد الدولي والتي تتجاوز ضعف إجمالي حصتها.

وعلى الجانب الآخر، فإن الدول المتقدمة التي تعاني من ضعف وعجز موازين مدفوعاتها، تفاعلت بنفس الطريقة، وترغب في مراوغة استشارات وأوامر صندوق النقد الدولي.

ولقد قوبلت رغبة الدول النامية في وجود تفسير ميسر للفقرة الرابعة من إتفاقية صندوق النقد الدولي المعدلة أو وجود فقرة يمكن من خلالها تحقيق مصالح الدول النامية، بالرفض من جانب صندوق النقد الدولي، عملاً بمبدأ السياسة العالمية الواحدة للصندوق.

كما أن تعديل الفقرة الرابعة من إتفاقية صندوق النقد الدولي المعدلة، غير متوقع، حيث أن هذا التعديل يستلزم الحصول على 85% من أغلبية الأصوات. وهكذا، تستمر الدول النامية في محاولاتها للتحول عند الإقتراض إلى أسواق المال الحرة، والإبتعاد قدر الإمكان عن صندوق النقد الدولي، هرباً من شروط

الصندوق الإقتصادية والسياسية. وذلك على الرغم من ارتفاع أسعار فائدة الإقتراض في أسواق المال الحرة، عن تلك المتواجدة في صندوق النقد الدولي. نخلص مما تقدم، إلى أن رغبة الدول النامية في وجود تفسير ميسر للفقرة الرابعة من إتفاقية صندوق النقد الدولي المعدلة، والتي نص على المراقبة الدقيقة للصندوق على السياسات المالية والإقتصادية للدول التي يقوم بإقراضها، قد قوبلت بالرفض من جانب صندوق النقد الدولي، عملاً بمبدأ السياسة العالمية الواحدة للصندوق.

رابعاً : تقليل دور الذهب كأصل إحتياطي دولي:

طالبت الدول النامية، بإلغاء التعامل بالذهب، مع إحلال وحدات حقوق السحب الخاصة (S.D.R.) محله.

ولقد كانت الدول النامية من خلال هذا الطلب، تهدف إلى تحرير نفسها عن الأصل الإحتياطي التاريخي (Historical Reserve Asset) والذي شاركت بصورة هامشية في نموه. ومن ناحية أخرى، فقد شاركت الدول النامية، في بداية ونمو وحدات حقوق السحب الخاصة (R.D.R.) كما تستحوذ الدول النامية على تأثير حالي مباشر على آلياته كأصل إحتياطي، وذلك من خلال حقوقهم التصويتية (Voting Rights) في صندوق النقد الدولي. لاهذا، وتجدر الإشارة، إلى أن الفقرات المعدلة في إتفاقية صندوق النقد الدولي، تشير بوضوح على أن الذهب كأصل إحتياطي نقدي دولي قد تقلص، وذلك من خلال الآتي:

- (1) لا تحتوي الإتفاقية المعدلة لصندوق النقد الدولي على سعر الذهب الرسمي، حيث تم في هذه الإتفاقية المعدلة، إلغاء السعر الرسمي للذهب، ونزع الصفة النقدية عند ومعاملته كأى سلعة يتحدد سعرها بناء على العرض والطلب.
- (2) أن الإتفاقية المعدلة لصندوق النقد الدولي، قد قامت بحظر أي وظيفة للذهب في ترتيبات سعر الصرف.
- (3) تغاضت الإتفاقية المعدلة لصندوق النقد الدولي، عن ذكر أي كلمة عن دور الذهب كأصل إحتياطي دولي.
- (4) تترك الإتفاقية المعدلة لصندوق النقد الدولي، أي ذكر لدور الذهب في أي نظام نقدي دولي متكافئ ممكن.
- (5) لا تحتم الإتفاقية المعدلة لصندوق النقد الدولي، على الدول الأعضاء الإتجار بالذهب مع صندوق النقد الدولي.
- (6) التخلص من جانب من مقادير الذهب التي توجد بحوزة الصندوق، ولكسب رضا الدول النامية للموافقة على هذا التعديل لإتفاقية صندوق النقد الدولي.

فقد تقرر أن يبيع الصندوق $\frac{1}{3}$ ما في حوزته من ذهب (50 مليون أونس)، وإعادة نصف العائد من المبيعات بالسعر الرسمي (بسعر 35 وحدة حقوق سحب خاصة لكل أونس صافي) إلى الدول الأعضاء، بنسبة حصة كل منها. ويبيع النصف الثاني (للتلث) في مزاد بسعر السوق، ويوزع جزء منه على الدول النامية، ويستخدم الجزء المتبقى لتقديم المساعدات للدول ذات الدخل المنخفض⁽¹⁹⁾.

نخلص مما تقدم، إلى أن الفقرات المعدلة في إتفاقية صندوق النقد الدولي، تشير بوضوح إلى تقلص دور الذهب، كأصل احتياطي نقدي دولي.

خامساً : تدعيم وضع وحدات حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي رئيسي: غني عن البيان، أنه مع تحجيم دور الذهب كأصل احتياطي، تزايدت أهمية وحدات حقوق السحب الخاصة (S.D.R.s) بالفقرة الثامنة من الإتفاقية المعدلة لصندوق النقد الدولي تعلن بصراحة أن تكون وحدات حقوق السحب الخاصة في المستقبل، أصلاً احتياطياً رئيسياً (Main Reserve Asset) في النظام النقدي الدولي. وواقع الأمر، أن إقرار وحدات حقوق السحب الخاصة (S.D.R.s) احتياطي رئيسي في النظام النقدي، يرجع إلى ما تتميز به وحدات حقوق السحب الخاصة من الخصائص الآتية:

(1) أسعار فائدة مغرية. (2) فرص أفضل لاستغلال القروض.

(3) التسوية المباشرة الإلزامية.

هذا، ومن الجلي، أن التوزيعات المعتدلة (Moderate Allocation) لوحدات حقوق السحب الخاصة، وعلى سبيل المثال تلك التي وزعت في عام 1978م وتبلغ حوالي 12 بليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة على 3 سنوات، لا تعتبر مصدراً للتضخم الإضافي ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

(1) صغر حجم تلك التوزيعات من وحدات حقوق السحب الخاصة.

(2) أن دول الفائض قد اختزنت حصصها من وحدات حقوق السحب الخاصة، في احتياطياتها النقدية⁽²⁰⁾.

هذا، وتجدر الإشارة، إلى أن الدولار الأمريكي، وليس وحدات حقوق السحب الخاصة، سوف يستمر أصل احتياطي رئيسي، عبر فترة طويلة من الزمن، ويعزي ذلك للأسباب الآتية:

(1) الدور الضئيل لوحدات حقوق السحب الخاصة، في إجمالي الاحتياطيات النقدية الدولية.

(2) معيار توزيع وحدات السحب الخاصة، على الدول الأعضاء، والمتناسب مع حصة كل دولة عضو في صندوق النقد الدولي.

- (3) معارضة الدول المتقدمة لإصدار المزيد من وحدات حقوق السحب الخاصة، نظراً لما تسببه من زيادة حدة الضغوط التضخمية. نخلص مما تقدم، إلى أنه مع تحجيم دور الذهب، وتزايد أهمية وحدات حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي رئيسي في نظام النقد الدولي. وبالرغم من مناداة الدول النامية لإصدار المزيد من وحدات حقوق السحب الخاصة نظراً، لما تتمتع به من مزايا والتي أشرنا إليها نفاً. إلا أن الدولار الأمريكي وليس وحدات حقوق السحب الخاصة، سوف يستمر أصلاً احتياطياً رئيسياً عبر فترة غير قصيرة من الزمن.
- سادساً: إعطاء دور أكبر للدول النامية في عملية اتخاذ القرار في صندوق النقد الدولي:
- من المعلوم، أن الدول النامية تطالب بإعطائها دوراً أكبر في عملية اتخاذ القرار (Decision Making Process) في صندوق النقد الدولي. هذا، وبالنسبة للتطورات الهامة التي حدثت والتي ترتبط بهذا الطلب للدول النامية، وهي:
- (1) منذ مؤتمر كينجستون (Kingston) تضاعفت حصص دول منظمة الأوبك (O.P.E.C.) في صندوق النقد الدولي من حوالي 5% إلى حوالي 10%. وانخفضت بالتالي تلك الحصص التي تخص الدول المتقدمة في صندوق النقد الدولي
- (2) وكواحدة من أهم الدائنين في صندوق النقد الدولي، فإن المملكة العربية السعودية منذ 1 نوفمبر عام 1978م، قد أفادت بنفسها، عن حقها في تعيين مديرها التنفيذي (Its own Executive Director).
- (3) في 1 نوفمبر عام 1988، انضمت أسبانيا لمجموعة دول أمريكا اللاتينية لاشمالية (والتي تشتمل على كوستاريكا - هوندراس - المكسيك - نيكاراغوا - أسبانيا - فنزويلا). وهكذا أخذت تلك المجموعة رابع أكبر حصة بعد الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وألمانيا الفيدرالية⁽²¹⁾.
- وغني عن البيان، أنه بالنسبة للقرارات الهامة، فإنه يلزم الحصول على موافقة 85% من أغلبية أعضاء صندوق النقد الدولي.
- ومن المعلوم، أن الولايات المتحدة نصيها 21% من إجمالي حصص الصندوق، وأن الدول الأوروبية نصيها 27% من إجمالي حصص صندوق النقد الدولي، أي أن لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية حق الفيتو (Veto Right).

إلا أنه في مجموعة الدول الأوروبية الأثنى عشر يتعذر الخروج برأي واحد عام مشترك. ويبلغ نصيب المملكة العربية السعودية حوالي 35% من إجمالي حصص الصندوق.

نخلص مما تقدم، إلى أنه على الرغم من التطورات التي حدثت في عملية اتخاذ القرار في صندوق النقد الدولي، فإننا إذا كنا بصدد تطوير نظام النقد الدولي، فإنه يتعين زيادة القوة التصويتية للدول النامية في عملية اتخاذ القرار في صندوق النقد الدولي، أو على الأقل يتعين زيادة القوة التصويتية لتلك الدول التي تقوى إقتصادياً على حساب الدول الضعيفة، إقتصادياً خلال فترة زمنية معينة.

النتائج والمقترحات

النتائج:

أسفرت البيانات والمعلومات الواردة في مستهل هذه الدراسة، عن أن حصاد التجربة فيما يتعلق بنظام النقد الدولي والصراع بين الدول النامية والدول المتقدمة. عن أنه على الرغم من الإمتيازات التي حصلت عليها الدول النامية، فإن الدول النامية تعتبر هذه الإمتيازات خطوة على الطريق. كما إنها تطالب بالمزيد. وعلى الجانب الآخر، تعتقد الدول المتقدمة أن تلك الإمتيازات التي حصلت عليها الدول النامية قد ذهبت لأبعد مما يجب.

وواقع الأمر، أنه كان من الواضح منذ مؤتمر كينجستون (Kingston)، إن لم يكن قبله. أنه يجب على كل المشاركين فيه من الدول المتقدمة والدول النامية، أن يتعاملوا مع بعضهم البعض، بما يؤدي إلى عدم دور صندوق النقد الدولي.

كما ظهر جلياً، أن إعادة صياغة وتشكيل نظام النقد الدولي هي عملية دائمة ومتجددة.

كما أسفرت البيانات الواردة في مستهل هذه الدراسة، عن انخفاض النصيب النسبي للدول النامية من التسهيلات المسحوبة من صندوق النقد الدولي خلال فترة الدراسة.

حيث بلغ متوسط نسبة ما حصلت عليه الدول النامية من دفعات القروض العادية للصندوق حوالي 52% خلال فترة الدراسة.

وأن السبب الرئيسي لعدم الإستخدام الكامل لإمكانيات القروض في صندوق النقد الدولي من الدفعات العليا في دفعات القروض العادية، ومن تسهيل تمويل المخزون الإحتياطي للمواد الأولية، ومن تسهيلات الصندوق الممتدة، ومن التسهيل التكميلي هي شروط صندوق النقد الدولي.

مما يجعل الدول النامية التي لا ترغب في الخضوع لشروطه، تلجأ إلى المصادر الخاصة العالمية.

ومن الجلي، أن الطلبات التي تتبناها الدول النامية كإستراتيجية تفاوضية، عند حضورها اجتماعات صندوق النقد الدولي أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (U.N.C.T.A.D.) هي:

- 1- زيادة المعونة الإقتصادية.
 - 2- تخفيف شروط قروض صندوق النقد الدولي.
 - 3- الحد من حقوق المراقبة والإشراف لصندوق النقد الدولي على الدول التي يقرضها.
 - 4- تقليل دور الذهب كأصل إحتياطي دولي.
 - 5- تدعيم وضع وحدات حقوق السحب الخاصة كأصل إحتياطي دولي رئيسي.
 - 6- إعطاء دور أكبر للدول النامية في عملية اتخاذ القرار في صندوق النقد الدولي.
- كما عرضنا، إلى الموقف الحالي من هذه الطلبات، وإلى مبررات موقف الدول المتقدمة منها، وموقف صندوق النقد الدولي من هذه الطلبات.
- كما خلصنا إلى استمرار تبني الدول النامية لهذه الطلبات كإستراتيجية تفاوضية، وذلك بناء على المبررات التي أشرنا إليها آنفاً في مستهل هذه الدراسة.

المقترحات:

من المتصور، أنه في ضوء الإطار العام الذي حدد لنظام النقد الدولي والصراع بين الدول النامية والدول المتقدمة، فإن أهم المقترحات التي نعتقد أن

الأخذ بها سوف يسهم في التخفيف من حدة الصراع بين الدول النامية والدول المتقدمة، وسوف تؤدي إلى دعم دور صندوق النقد الدولي، وتطوير نظام النقد الدولي هي:

(1) يجب أن يعمل نظام النقد الدولي على تحقيق الإستقرار النقدي، وعلى دعم عملية التنمية العالمية، وعلى الأخص في دول العالم النامي الذي يشكل سكانها أغلبية سكان المعمورة.

(2) أن صندوق النقد الدولي، يجب أن يدعم بالموارد التي تمكنه من تمويل العجز الخارجي للدول النامية، وفرض نوع من الضرائب العالمية على استهلاك الطاقة في الدول الصناعية، وضرورة استثمار فوائض النفط بشكل مباشر في الدول النامية، وتعميق وتطوير الإتحادات النقدية الإقليمية بين الدول النامية.

(3) يجب على صندوق النقد الدولي أن يجعل سياسته الإقراضية أكثر جذباً، للدول النامية، وذلك من خلال زيادة عدد المسحوبات والدول الساحبة والحجم المالي الإجمالي للمسحوبات وذلك حتى يمكن تحقيق الأهداف الآتية:

أ - الإستخدام الكامل لإمكانيات الصندوق على النحو الذي أشرنا إليه آنفاً.

ب - تمكين صندوق النقد الدولي من تطبيق سياسته النقدية الدولية وعدم تأكلها.

ج - إدراك الدول النامية أن دمجها في النظام العالمي للعلاقات النقدية الدولية، سوف يطور مصالح هذه الدول.

(4) يجب على الصندوق أن يشارك في التفاعل بين أسواق المال الخاصة العالمية، والدول النامية، وذلك من خلال بذل تأثير حقيقي على الديون الخارجية المتزايدة لهذه الدول، والتي تنذر بكارثة خارج نطاق التحكم والسيطرة.

(5) أن يقوم صندوق النقد الدولي بتوزيعات تفضيلية إضافية من وحدات حقوق السحب الخاصة للدول النامية، كما أنه قد آن الأوان للصندوق أن يجعل النتائج السياسية للشروط، أكثر فعالية ومرونة وشمولية ولمدة أطول من الزمن، وأن تكون ملزمة لكافة الدول الأعضاء سواء المتقدمة أو النامية.

(6) يجب أن يتميز النظام النقدي الدولي بديموقراطية الإدارة والرقابة وذلك من خلال زيادة القوة التصويتية للدول النامية.

كما يجب أن يتميز بتزايد أهمية وحدات حقوق السحب الخاصة. ويجب أن يتميز النظام النقدي الدولي بتوافر صفة العالمية بمعنى ضرورة مشاركة كافة دول العالم في إدارة النظام النقدي الدولي وفي الإلتزام بقراراته بغض النظر عن كون الدولة المنفذة لهذه القرارات دولة متقدمة أو دولة نامية.

المراجع

- رمزي زكي. التاريخ النقدي للتخلف. الكويت: عالم المعرفة التي يصدرها المجمع الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987.
- **Emminger, O.** "The International Role of The Dollar", Economic Impact. No. 56, 1986.
- **Grubel, H.G.** "World Monetary Reform: Plans and Issues", Finance and Development, Vol. 20, No. 4, 1983.
- **Hoffmeyer, C.E.** "The International Capital Market and The International Monetary System", Staff Papers. I.M.F., 1987.
- **I.M.F.** Annual Report. (Various Issues).
- **I.M.F.** International Financial Statistics. (Various Issues).
- **Killick, T.** "The I.M.F.'s Role in Developing Countries", Finance and Development. 1984.
- **Reichmann, T.M.** "The Fund's Conditional Assistance and The Problem of Adjustment", Finance and Development, Vol.15, No. 4, 1986.
- **Taake, H.H.** "The International Monetary System", Economics, Vol. 20, 1983.

هوامش الدراسة:

(¹) لمزيد من التفاصيل، أنظر: سعد السيد أبو العينين، "دراسات سعر الصرف في السودان" في الفترة (1970م-1980م) (رسالة دكتوراه غير منشورة، مكتبة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989) ص 43-64.

(2) تشير أبحاث موريس لومبار إلى أن: "هذه التجارة الضخمة التي أنغمس فيها العالم الإسلامي مع البلاد الأفريقية وبلاد آسيا والشرق الأقصى، كانت تستند في الواقع على ما كان يملكه العالم الإسلامي من كميات كبيرة من الذهب، حيث كان التعامل يتم بالنقود الذهبية، وقد امتلك العالم الإسلامي هذه الكميات الهائلة من الذهب من عمليات الفتح الإسلامي، والإستيلاء على الذهب المتراكم في البلاد التي فتحها المسلمون (ذهب مصر وسوريا وفارس)، وحسن استخدامهم لمناجم الذهب في آسيا وإفريقيا، فضلاً عن التدفق المستمر لذهب السودان، الذي كان يأتي عبر الصحراء الكبرى، بعد امتداد السيادة الإسلامية على شمال إفريقيا. أنظر: رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف (الكويت: عالم المعرفة التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987) ص 17.

(3) وبالإضافة إلى ذلك، فقد كانت هناك عشرات الحلول والاقتراحات التي كتبها الخبراء والمختصون بشئون النقد الدولي، مثل روبرت تريفن، ومشروع برنشتين، وتقرير أوسولا، وأفكار زولوتس، ومشروع جاك رويف، وإقتراحات ماكسويل ستامب، ومبادرة أروشا (The Arusha Initiative)، التي تبلورت في شكل إعلان صدر عن الإجتماع الدولي الذي عقد في مدينة أروشا بتنزانيا خلال الفترة ما بين 30 يونيو إلى 3 يوليو عام 1980م، يهدف إلى التوصل إلى مجموعة من المبادئ لنظام نقدي دولي جديد، يخدم مصلحة الإقتصاد الدولي عموماً، ومصلحة الدول النامية خصوصاً. أنظر: رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص333-334.

(4)- H.H. Taake, The International System, Economics, V. 20 (1983) P.7.

- O. Emminger, "The International Role of Dollar", Economic Impact (No.56, 1986), P. 15.

(5)- H.H. Taake, Economics, Op.Cit. , P.7.

(6)- H.G. Grubel, "World Monetary Reform: Plans and Issues", Finance and Development, Vol.20 (No.4, 1983), p. 66.

(7)- H.H. Taake, Economics, Op.Cit. , P.8.

(8)- H.H. Taake, Economics, Op.Cit. , P.12-13..

(9)- I.M.F., Annual Report, 1984. , P.90

- (¹⁰)- T. Killick, "The I.M.F.'s Role in Developing Countries", Finance and Development (1984), p.17.
- H.G. Grubel, Finance and Development, Op.Cit., p. 68.
- (¹¹)- H.H. Taake, Economics, Op.Cit., p.9.
- T. Killick, Finance and Development, Op.Cit., p.18.
- (¹²)- H.H. Taake, Economics, Op.Cit., p.9.
- (¹³)- T. Killick, Finance and Development, Op.cit., P. 20.
- (¹⁴)- H.H. Taake, Economics, Op.Cit., p.13.
- H.G. Gurbel, Finance and Develop[ment], Op.Cit., P.70.
- (¹⁵)- C.H. Hoffmeyer, "The International Capital Market and the International Monetary System", Staff Papers, Vol.1 (I.M.F.: 1987), P.9.
- (¹⁶) وقد أكد "ويت ايفن" (Witteveen) ، مراراً وتكراراً على "أهمية ترتيبات الإستعداد".
- T.M. Reichmann, "The Fund's Conditional Assistance and The Problem of Adjustment", Finance and Development, Vol. 15 (No. 4, 1986), P. 41.
- (¹⁷)- T.M. Reichmann, Finance and Development, Op.cit., P. 42
- H.G. Grubel, Finance and Development, Op.Cit., P. 73.
- (¹⁸)- H.H. Taake, Economics, Op.Cit., P. 15.
- (¹⁹)- T.M. Reichmann, Finance and Development, Op.Cit., P.47.
- (²⁰)- H.H. Taake, Economics, Op.Cit., P. 19.
- (²¹)- H.H. Taake, Economics, Op.Cit., P. 20.